

مجال التربية و التعليم بالجزائر.

د.فضيلة حناش أستاذة محاضرة

قسم علم لنفس و علوم التربية والارطوفونيا-جامعة البليدة2

ملخص:

تشهد الأنظمة التربوية المعاصرة نزوعا وضحا نحو القيمة الاقتصادية.فعلى غرار ما استجد في المؤسسات الاقتصادية من أساليب تسيير، تشهد المؤسسة التربوية هي الأخرى، تحولات مماثلة في أنماط و آليات تسيير التربية و التكوين. و قد أفرزت هذه الأساليب، مفاهيم اقتصادية جديدة، في مقدمتها مفهوم " نظام الجودة"، أو "الجودة الشاملة" الذي يعد أكثر المفاهيم استقطابا لأنظار المسؤولين في الأنظمة التربوية حاليا. و تكمن أهمية نظام الجودة بالنسبة للمؤسسة التربوية، فيما يفرض على هذه المؤسسة حاليا من أساليب عمل و من معايير جديدة، سواء في التخطيط التربوي أو في تقويم أداء المستخدمين بهذه المؤسسة. هذا ما نعالجه في هذه الدراسة التي نحاول من خلالها تسليط الضوء على مفهوم الجودة الشاملة و محدداتها في حقل التربية و التعليم، مع التركيز على مبادرات السياسة التربوية الوطنية في هذا الاتجاه و نتائج و حدود هذه المبادرات.

الكلمات المفتاحية: الجودة الشاملة-نظام الجودة

Résumé

La fonction économique de l'éducation constitue une des préoccupations majeures des systèmes éducatifs contemporains. De ce fait, le discours économique a progressivement envahi le discours éducatif. On appréhende des lors les questions liées à l'éducation et à la formation en termes de gestion et de management, et le concept le plus évoqué dans les nouveaux mécanismes de gestion de l'éducation demeure incontestablement le concept " système qualité "ou "qualité totale". Tel est l'objet de cette étude, dans laquelle nous tenterons d'une part, de définir et d'analyser la notion de système qualité et ses implications dans la planification de l'éducation, et d'évoquer d'autre part les différentes initiatives prises par les instances éducatives en Algérie dans ce domaine. Enfin, cette étude s'attachera à mettre en lumière et souligner certaines limites et insuffisances qui entachent ces initiatives.

Mots-clés : système qualité- qualité totale

مقدمة:

يشهد التكوين في المجتمع المعاصر، نزوعاً واضحاً نحو القيمة الاقتصادية. فهو استثمار ذو عائد معتبر على المستوى الفردي و المؤسسي .

و ما فتأت أهدافه تتطور، فلم تعد تنحصر في تأهيل أكبر عدد من الأفراد، بقدر ما هي بحث عن الجودة. (1)

و من الملاحظ أن فكرة الجودة ، انتقلت منذ بداية الثمانينات، من المجال الاقتصادي إلى مجال التربية و التكوين، الذي عرف هو الآخر منعرجاً جديداً تمثل في البحث المستمر عن نوعية التكوين وضمن جودته اقتداء بالمؤسسة الاقتصادية. (2) .

ان المتطلع لما يجري في مجال إدارة و تسيير المؤسسات الاقتصادية، يلاحظ نفوذاً قوياً لبعض المفاهيم الاقتصادية، اقتضاه تطبيق قواعد العولمة و قوانين اقتصاد السوق، وضرورة تكيف المؤسسات، لما أفرزته هذه الأطر الجديدة من مفاهيم.

و من هذه المفاهيم، مطابقة المعايير العالمية في مجال الإنتاج

(La conformité aux normes universelles de production) و نظام

الجودة، أو الجودة الشاملة le système qualité التي أصبحت من المسائل المتداولة في شتى القطاعات.

ويظهر مبدأ الجودة جلياً في تقارير بعض المنظمات الدولية، مثل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، حيث صرحت في أحد تقاريرها، أن التقدم في كل نواحي الحياة رهبن مدى ما يمكن أن تحدثه الأنظمة التربوية من تغيير نوعي في حياة الأفراد. (3)

لقد أدى مبدأ الجودة الشاملة بكثير من الدول، إلى إحداث تغييرات جذرية في سياسة تكوين المستخدمين بالمؤسسات الاقتصادية و إعادة النظر شكلاً و مضموناً في الأنظمة التعليمية والتكوينية و المؤسسات الجامعية .

و في الجزائر يبدو الاهتمام بالجودة الشاملة في مجالي التربية و التكوين واضحاً، في تسخير ميزانيات معتبرة لهذين القطاعين، لتكوين المكونين و في ما استجد منذ أكثر من عشرة من إصلاحات بيدغوجية. و يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر، إلى المقاربة بواسطة الكفاءات التي قلبت رأساً على عقب مناهج التعليم الأساسي و الثانوي، و العليم و التكوين المهنيين.

كما يبدو البحث عن الجودة الشاملة في إصلاح التعليم الجامعي يرتبط بتطلعات المجتمع و احتياجاته و متطلباته الاجتماعية و الاقتصادية⁽⁴⁾. فما المقصود بنظام الجودة وما مُحَدِّداته و ما هي مبادرات السياسة التربوية الوطنية في هذا المجال و ما نتائجها ؟

هذا ما يهدف إليه هذا موضوع الذي يعتبر مقارنة نظرية تحليلية لحدث يعد من الأهمية بمكان بالنسبة للإصلاح التربوي الراهن الا و هو السعي نحو تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في منظومة التربية و التكوين.

و لمعالجة الموضوع، تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، خصص الجزء الأول منه لاستعراض مفهوم نظام الجودة و شروطها. أما الجزء الثاني فقد تناول هذا المفهوم في محال التربية و التعليم . كما تم التطرق في الجزء الثالث لبعض المحاولات الرامية الى تأسيس نظام الجودة في النظام التربوي بالجزائر، مع التعرف على ما أسفرت عليه هذه لمبادرات من نتائج.

و تجدر الإشارة إلى انه في تحليل و معالجة هذا الموضوع اعتمادا بيانات استقينها من مختلف حصيلات وزارة التربية الوطنية، و آراء و معطيات التقييم الداخلي الرسمي لهذه الهيئة ، باعتبارها تملك صلاحيات إعداد المخططات التكوينية و تقويمها، كما اعتمدنا فضلا عن ذلك، ما تيسر لنا جمعه من أدبيات التربية و التكوين حول نظام الجودة .

1- مفهوم نظام الجودة أو الجودة الشاملة:

نظام الجودة اصطلاحا من مفاهيم عالم الاقتصاد ، يقصد به مجموع الصفات التي تطلق على مواضيع عدة من مثل المنتج و الأداء و الخدمات والعمليات التي تسمح بتلبية الاحتياجات سواء أكانت احتياجات معبر عنها صراحة أو ضمنيا.⁽⁵⁾

فقد ظهر هذا المصطلح في مراجع الاقتصاد و التكوين، سواء باللغة العربية أو الأجنبية، تحت تسميات مختلفة، منها نظام الجودة le système qualité و الجودة الشاملة la qualité totale. و في الحالتين يستند المفهوم إلى فكرة النظام بمفهوم نظرية الانساق التي أسسها برتلنفي. Van Bertalanffy و التي تختزل خصائص النظام في أربعة: الشمولية، التفاعل، التنظيم و التعقيد.⁽⁶⁾

ولقد امتدت حاليا نظرية النظم إلى المانجمت و التسيير حيث تبين للمديرين بالمؤسسات الاقتصادية، استحالة مقارنة شؤون المؤسسة و مشكلاتها، بعيدا عن معرفة ذلك الكل من الموارد

المادية و البشرية الذي يؤلفها،و أن ترقية مردودية المؤسسة رهين النظرة النسقية لشؤون المؤسسة .و من هذا المفهوم ورد مفهوم نظام الجودة لذي نحاول توضيحه من خلال بعض التعاريف.

- تعريف (Edmond M et Al 1995) :

يقصد بنظام الجودة،" مجموع الهياكل التنظيمية،و المسؤوليات،و الإجراءات و الأساليب و الموارد اللازمة لتسيير الجودة ".⁽⁷⁾

Système qualité: l' ensemble de la structure organisationnelle, des responsabilités,des procédures,des procédés, et des ressources pour mettre en œuvre la gestion de la qualité.

يندرج هذا التعريف ضمن منظور ماناجيري managérial، حيث تعتبر الجودة الشاملة، جهازا متكاملا من الموارد المادية و البشرية المهيكله،و من الخدمات المنظمة بغرض تحقيق الجودة. ما يستشف من هذا التعريف أن نظام الجودة يتضمن أساليب التسيير و التنظيم و طرق أداء الوظائف،كما يتضمن التشريعات التي بموجبها تحدد الأدوار و المسؤوليات و قواعد سير العمل بالمؤسسة،و كل إجراء من شأنه إيصال المؤسسة إلى الجودة.

فالجودة الشاملة إذن لا يمكن تحقيقها الا بالتحكم الكلي في هذه العناصر، كما انها لا تقبل التجزئة في التعامل مع عناصر النظام .

وتعتبر خصائص الجودة و شموليتها في نفس الآن مؤشرات لمدى كفاءة المؤسسة. وتبعاً لذلك، فان من المفاهيم المتصلة بنظام الجودة مفهوم " ضمان الجودة" l'assurance qualité و المقصود به مجموع الإجراءات الضرورية، المنظمة و المحددة سلفاً،التي من شأنها منح الثقة بخصوص مدى توفر مُنتَج ما أو خدمة ما على شروط الجودة و مدى استجابته لمقاييسها.

-تعريف (البيلوي و آخرون 2006)

يقصد بالجودة الشاملة:"مجموع المعايير و الإجراءات التي يهدف تبنيها و تنفيذها،إلى تحقيق أقصى درجة من الأهداف المتوخاة للمؤسسة،و التحسين المتواصل في الأداء و المنتج،وفقاً للإغراض المطلوبة و المواصفات المنشودة،بأفضل الطرق الممكنة،و بأقل جهد و تكلفة. كما يتمثل مفهوم إدارة الجودة،في ما يتبعه المسئولون من أساليب إدارية،و أنشطة في تسيير المؤسسات،و من ممارسات في إطار عمليات التخطيط و التنظيم و التنفيذ و التنسيق و المتابعة و ذلك وفقاً لنظم تقود الى التحسين الدائم للأداء،و المحافظة عليه باضطراد مستوى الجودة ".⁽⁸⁾

يتضمن هذا التعريف مفهوماً أكثر دقة للجودة الشاملة من سابقه، فضلاً عن أنه تعريف يمتد إلى معنى إدارة الجودة في المؤسسات.

و نظام الجودة إذن مفهوم محض اقتصادي يقاس بمدى ما يمكن للمؤسسة تحقيقه من مردودية و بمدى كفاءة عناصر نظامها على احتواء شروط جودة. في التعريف شطران: يتعلق الأول بفكرة الجودة، التي تعني مجموع الإجراءات التي بموجبها، تحقق أهداف المؤسسة و فعاليتها.

أما الشرط الثاني للتعريف، فإنه يمتد إلى تسيير الجودة و إدارتها، و يعني أن يتضمن نظام الجودة الشاملة، مساهمة جهازاً متعدد الأطراف من الموارد البشرية و المادية التي يؤدي تفعيلها و تفاعلها إلى تحقيق أقصى نمو للمؤسسة. كما يقتضي تحقيقها، ضرورة الإحاطة بكل الظروف الكفيلة بتحقيق نتائج نوعية. وبهذا المعنى، يحيلنا تعريف البلاوي و آخرون إلى محكات تقويم الجودة.

و هناك مجموعة من المحكات تستخدم لقياس جودة الأداء أو المهمة كما تستخدم في تقويم العمليات التكوينية بالمؤسسات .

من هذه المحكات الفعالية *efficacité* و النجاعة *efficience* و الملاءمة *pertinence* و المطابقة *conformité* ⁽⁹⁾.

و يقتضي تسيير الجودة الشاملة، عمليات التخطيط لترقية الموارد البشرية و تموينها، ضماناً لمردودية المؤسسة. كما يتوقف نظام الجودة على أساليب المانجمنت المتبعة و طرق المسؤولين و كفاءاتهم في التسيير ⁽¹⁰⁾.

و من المهام التي أصبحت تضطلع بها المؤسسات الاقتصادية، عملية تكوين المستخدمين. و هي عملية تتجه حالياً إلى توخي الدقة و التحديد حيث أصبحت منتجات التكوين تخضع لمعايير و شروط جعلته يندرج في منطق الاستثمار و المردودية .

1-3 شروط تحقيق الجودة الشاملة : مما تقدم يمكن ، استنتاج بعض المحددات الأساسية في نظام الجودة:

- النظرة النسقية لشؤون المؤسسة : و تستلزم:

- الاهتمام بالعنصر البشري و تنمية الكفاءات: و من أجل ذلك ، تشترط معايير المواصفة الدولية ISO 9000 تحديداً دقيقاً للاحتياجات التدريبية، و توفير الأساليب المناسبة للتكوين المنظم لجميع الأفراد، لتأثيرهم الواضح و المؤكد على نظام جودة. ⁽¹¹⁾

-تحليل الاحتياجات التكوينية: تعتبر هذه العملية منطلقا أساسيا في كل عمل تكويني تستهدفه المؤسسات الاقتصادية ،كما تظل معيارا ومحكا لأي نشاط يرمي الى ترقية هذه المؤسسات. (12)

-المتابعة والتقييم: ان العمل التقويمي في نظام الجودة الشاملة لا يعني مجرد قياس النتائج .فمن خصائصه الاستغلال الأمثل للموارد والوسائل و الاقتصاد في الوسائل المسخرة للتكوين .و الحكم على مدى ملائمتها للأهداف المحددة في التكوين

- تكوين المستخدمين اثناء الخدمة :و يكون لاجراض عديدة يتطلبها نظام الجودة كمسايرة التطورات التي تطرأ على المؤسسة.

2 الجودة الشاملة و شروطها في مجال التربية و التعليم:

ان الظاهرة التربوية بحكم طبيعتها المعقدة ،لا يمكن مقارنتها إلا كلية، أي من زاوية تفاعل عناصرها العديدة (13).و تقتضي الجودة الشاملة في التربية و التكوين ان يتوفر كل عنصر من هذه العناصر على درجة من الكفاية .فما من شك في ان مستوى كفاءات المدرسين والخبرات التي اكتسبوها خلال مساره المهني تؤثر في تكوين التلاميذ و ترقية تحصيلهم الدراسي و هذا ما اكدته الدراسة شارما Sharma1989 و دراسة جود و شيلد (14). 1981Good and Sheld

كما يعتبر عامل التسيير الشرط الرئيس لضمان جودة التعليم و يدخل ضمن هيئة التسيير هيئة التفتيش، التي تقع على كاهلها، مهمة ترقية التعليم و مرافقة الإصلاحات بصفة عامة ، وتنمية كفاءات المدرسين

و في المجال التربوي تشكل البيئة المدرسية إحدى الانظمة المصغرة micro- système لها مدخلات و مخرجات و تؤدي وظائف و مهامها تتمثل عموما في ،الجو المدرسي العام و يندرج ضمنه العلاقات بين أفراد الجماعة التربوية، و مدى توفير فرص التعلم الفعال للتلميذ ،من مناهج التعليم وطرقه و طرق التقييم

2-5-تحليل الاحتياجات التكوينية:

_ في المجال التربوي تؤدي عملية تحليل الاحتياجات و وظيفة جبارة من حيث انها سير للنقائص و الثغرات التي من شأنها إعاقه المردود التربوي للمؤسسة التربوية سواء تمثل هذا النقص في كفاءة

المدرسين او المسيرين و في مسائل أخرى تتعلق بظروف التمدرس و التكوين، ما ينعكس على مردود التعليم و مخرجاته.

2-6- المتابعة و التقويم:

من أكثر المقولات قبولا في الأوساط التكوينية و المهنية اليوم، اعتبار التقويم من أهم مؤشرات الجودة الشاملة. وهو حاليا في صميم المشاريع التنموية للمؤسسات الاقتصادية و جزء لا يتجزأ منها، كما يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للفعالية في المنظمات. (15).

كما يقتضي التقويم في نظام الجودة المحاسبة و إلزامية النتائج و المقصود به وجوب تبرير ما تسفر عنه المؤسسة التربوية من نتائج، ضمانا لفعاليتها. (16)

و تعتبر النتائج التي يمكن ان تحققها المؤسسة التعليمية أكبر مبرر للمصاريف المرصودة في هذه المؤسسة و هي نتائج يمكن قياسها إجرائيا لمعرفة درجة كفاية المؤسسة التعليمية. هذا ما جعل الحاجة إلى عملية التقويم تزداد. (17)

3- بعض إجراءات ضمان الجودة الشاملة و معيقاتها في النظام التربوي الجزائري:

شهدت منظومة التربية و التعليم الوطنية تطورات عديدة في مجال ترقية التعليم كما و نوعا. وقد ساهمت هذه التطورات مختلف السياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لا يسعنا المجال لذكرها جميعا.

ان المتطلع الى التشريعات الحالية يلاحظ، بأن الاهتمام بشؤون التربية و التعليم في الجزائر أصبح منذ أكثر من عشرية، منصبا على كيف التعليم و نوعية الأداء في المؤسسات التعليمية، سعيا نحو تحقيق الجودة الشاملة (18).

3-1- تحليل الاحتياجات التكوينية في منظومة التربية و التكوين بالجزائر.

تطلعن أدبيات التربية و التكوين أن الاهتمام بتحليل الاحتياجات التكوينية في المؤسسات الجزائرية ظهر في السبعينات، مع مبادرة الدولة الجزائرية الاستعانة بخبراء أجانب، لوضع خطط مشاريع التكوين المهني، و تأهيل الإطارات المتوسطة و تكوين التقنيين السامين و المهندسين في شتى القطاعات (19). كما استهدفت عملية تحليل الاحتياجات التكوينية إعداد الشباب للحياة المهنية، تنمية مؤهلاتهم لشغل بعض الوظائف و تطوير الطاقات العاملة التي كانت الدولة في أمس الحاجة إليها غداة الاستقلال. (20)

و في هذا الصدد يرى بعض الباحثين أمثال رجام (Redjem) أن "عملية تقدير الاحتياجات في النظام التربوي الجزائري ليست وليدة الساعة. فقد قامت التوقعات بخصوص نظام التكوين، على أساس فحص الاحتياجات إلى اليد العاملة المؤهلة غداة الاستقلال. وكان ذلك منطلقا لوضع بعض أنماط التكوين⁽²¹⁾.

و يذكر هيّ أحمد (Henni 1990) من جهته، أن "هناك مبادرة لتخطيط التكوين في الجزائر غداة الاستقلال، على أساس احتياجات الدولة و هي خطة حددت في ثلاث مراحل: مرحلة تعميم المعرفة، مرحلة الوعي بقيمة المعرفة العلمية، ومرحلة التحكم في الواقع المادي، و المقصود به الاتجاه التكنولوجي في التكوين ما يكشف عن وجود اهتمام بتخطيط استراتيجية لتكوين الأفراد في الوسط المهني".⁽²²⁾

وعلى الرغم من اعتبار تحليل الاحتياجات من أهم مؤشرات ضمان الجودة، إلا أن الشرط الأساس في بناء استراتيجية تنمية كما هو متفق عليه في عملية التخطيط، يكمن في تسخير الموارد المادية والبشرية لتحقيقها. هذا ما يلفت الانتباه إلى ضرورة تكوين المكونين. فما المحاولات المبذولة في تكوين المكونين و ما مدى استجابة هذا التكوين لنظام الجودة حسب تقديرات الهيئة الوصية على التربية الوطنية ؟

3-2- تكوين المكونين :

تطلعنا النصوص التشريعية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية الجزائرية، أن هناك محاولات كثيرة تمت في المجال تكوين المدرسين سواء أكان تكويننا أوليا أو أثناء أداء الخدمة، و قد ظهرت تلبية للسياسات المنتهجة في هذا المجال و المتعاقبة التي يمكن اختزالها في ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى و التي تزامنت والسنوات الأولى للاستقلال، و قد ميزها وضع متأزم، كما اتسمت بالارتجال والاستعجال لسد حاجات ملحة في القطاع، المرحلة الثانية، وقد تميزت بدخول التربية مجال التخطيط، ما جعل التكوين الأولي و أثناء الخدمة للمدرسين يندرج ضمن خطط تنمية. أما المرحلة الثالثة فتعلقت بما استجد في الإصلاحات التربوية الحالية.⁽²³⁾

و من الملاحظ انه برغم محاولة إدراج خطة تكوين المدرسين في إطار مخططات تنمية شاملة، لا سيما في المخططين الثلاثي و الرباعي، عرفت هذه المحاولة عدة صعوبات. هذا ما تُظهره نتائج التقويم الذي قامت به وزارة التربية الوطنية التي اعتبرت هذه المبادرات صعبة التحقيق عمليا و هذا لقصور الموارد المادية والبشرية و تدني نوعية تأطير مفتشي التربية و التعليم الذين تقع على

عانتهم مهمة تكوين المدرسين ، الى جانب عدم وجود منافذ لتطوير خبراتهم و كفاءاتهم في بعض تخصصات من مثل التعليمية و هندسة التكوين.

وتؤكد الهيئة الوصية على التربية الوطنية أسباب هذا القصور في "انعدام النظرة النسقية عند وضع جهاز التكوين أثناء الخدمة وعدم انسجام هذا الجهاز والمعطيات ذات الصلة بواقع التربية والتكوين كالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة و الكفاءة لمواجهة حاجات المدرسين، هذا فضلا عن عدم مراعاة برامج التكوين الحاجات الفردية للمدرسين وحاجات المؤسسة ومتطلبات التنمية". (24)

و يستشف من هذا التصريح ان التكوين لم يرق الى مستوى تحقيق الجودة الشاملة. ومن هنا كان لا بدّ من التفكير في صيغ بديلة ، تكون قادرة على التقليل من النقائص المسجلة و هذا ما دعا إلى إنشاء معاهد التكوين أثناء الخدمة لتولي أنماط تكوينية أخرى كالتكوين عن بعد و التكوين الذاتي و هو مشروع ظهر في إطار إدخال التكنولوجيات الحديثة قطاع التربية . و قد تدعم هذا الإجراء بتنصيب خلايا التكوين الولائية، قصد الإلمام بالحاجات التكوينية الولائية . والملاحظ ان هذه المحاولات ظلت كسابقتها دون جدوى ، حيث صرحت وزارة التربية الوطنية في حصيلة أخرى ،ان عملية حصر الحاجات وتحليلها لا تزال تعاني الكثير من القصور والارتجال، نتيجة لعدم التمكن من إحصاء الاهتمامات الحقيقية للمدرسين لاسيما تلك الناجمة عن مستجدات الساحة التربوية. (25) ..

و إذا كان تكوين مستخدمي التربية قد نصت عليه بإلحاح دساتير الجمهورية و قوانينها، إلا أنه ظل يعاني قصورا كبيرا ، في ما يتعلق بتصميم المناهج التكوينية و متابعتها و هذا في غياب مسيرين أكفاء لتولي مهام تخطيط عمليات التكوين و تفويها وسبر الاحتياجات في الوسط المهني.

- نقوم عمليات التكوين:

ما من شك، في أن نجاعة سياسة التكوين لا تتوقف عند الإعداد الجيد للمناهج التكوينية، بقدر ما تكمن في وضع جهاز تقوم لرصد وتشخيص مدخلات التكوين ومخرجاته وضبط سيرورته وخلق الانسجام بين هذه المخرجات ومتطلبات المحيط الاجتماعي و الاقتصادي.

و من المشكلات التي يمكن إحصاؤها في النظام التربوي الجزائري و التي حالت دون تحقيق مبدأ الجودة الشاملة، عدم اتساق خطط التكوين، و غياب التقويم. هذا ما يبدو في تصريحات بعض المسؤولين في قطاع التربية .

و في هذا الصدد، تطلعتنا وزارة التربية الوطنية ذاتها في إحدى حصيلائها ، انه من مظاهر القصور في إعداد مناهج تكوين المكونين ، عدم انسجام هذه المناهج و الغاية التي يرمي إليها التكوين. وتؤكد نفس الحصلة، أن "إعداد المدرسين، و تكوين إطارات التربية، ميزه انعدام إستراتيجية إشرافية لتقصي مشكلات التعليم وحاجات التكوين، وقد دعم ذلك عدم وجود تفكير منظم بخصوص هذا المشكل. فالدراسات التي تعنى بالبحث التربوي، و تقييم وضبط الحاجات و التي من شأنها أن تكون العمود الفقري لإنجاز القرارات، و ضمان التحكم في التحسينات، لم تتمكن من فرض وجودها كنشاطات تكوينية" (26)

و واضح من هذا النقد الذاتي ، انه في غياب جهاز تقويم شامل و فعال، تعذرت ممارسة التغذية الراجعة، التي تمكن من ضبط احتياجات التكوين و سير نقائصه و تعديل مناهجه، ما افقد التكوين طابعه النظامي و هي من المعوقات التي يحذر منها المختصون في تصميم الأنظمة أمثال برنوم Berbaum (27) .

كما اعتبر ولات Ouellet 1983 من جهته ، انه من أسباب إخفاق عمليات التكوين وعدم تلبيتها المأمول، عدم التحكم في سير الاحتياجات التكوينية الفردية و المؤسساتية و توجيه دافعية الأفراد لتلبيتها l'orientation de la force motivationnelle pour satisfaire les besoins مبرزا بذلك أهمية العنصر البشري في تحقيق الإصلاحات.

ان الجودة الشاملة ليست عمل فرد أو حكر على مجموعة أصحاب القرار، بل عمل مشترك بين فئات عدة في المجتمع من المعنيين بشؤون التربية. و من شروطها، أن تندرج الإصلاحات في مشروع مجتمعي شامل، تحدد أهدافه هذه الفئات، على أن توضع في متناولها جميع المعلومات المتعلقة بالمشكلات المعيشة في قطاع التربية . كما يقتضي المشروع إسهام الكفاءات في رسم خطط المشروع و تنفيذ أهدافه و في تقويمه قبل اتخاذ أي قرار . ان إشعار هؤلاء جميعهم بمسؤولية التغيير و بأهم طرف في صنعه كفيل بإقبالهم عليه بعزم . (28)

3-3- التطورات الحالية في مجال تكوين المدرسين في الجزائر:

ان ما يعيشه المجتمع الجزائري منذ الثمانينات من تحولات عميقة في هيكلته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أصبح يشكل تحديا جديدا يستوقف المسؤولين لإعادة النظر في تكوين المكونين. ويمكن إنجاز هذه التحديات في مستويين:

- المستوى الاجتماعي والسياسي:

ان أولى الرهانات التي أصبح يضطلع بها النظام التربوي الجزائري منذ أكثر من عشرة، تدعيم المسار الديمقراطي ، و ضمان نوعية التعليم في كل مستوياته، وإيصال المدرسين إلى مردود تربوي أفضل. هذا فضلا عن مواجهة متطلبات أخرى في المجتمع الجزائري كحاجاته الى الرقي و إعداد النشء على تقبل القيم الديمقراطية، وتطوير ذهنيته لتستجيب لما أصبحوا يطمحون إليه من الحرية وتحقيق الذات و هذا ما يستوجب لا محالة، إعادة تأهيل هيئة التدريس.

ومن المهام المنتظرة من المدرسة، ضرورة تحديد ملامح لفلسفة تربوية جديدة تستجيب للتوجهات الراهنة للمجتمع الجزائري كمبدأ التفتح نحو الثقافات الأخرى، والتربية غلى المواطنة و التربية البيئية، وغيرها من المبادئ التي تقرها هيئة اليونسكو والتي تقتضي لا شك مراجعة البرامج و التفكير في اي الكفاءات ينبغي تطويرها عند المعلمين. (29)

على المستوى البيداغوجي:

إن التطورات الحالية والمستقبلية للاصطلاحات التربوية يمكن اختزالها في نقاط ثلاث: ربط التعليم بالاحتياجات المجتمع الحالية، ترقية نوعية النظام التربوي و رفع فعالياته الخارجية المتمثلة في تحدي العولمة الاقتصادية التي تتطلب كفاءات عالية و استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، ما يستدعي تكوين المدرسي. (30)

ولقد أدركت وزارة التربية الوطنية قصور مخططات التكوين السابقة، بوضعها استراتيجية شاملة لتكوين المدرسين واتخاذها إجراءات لم يسبق لها مثيل في تاريخ تكوين المدرسين بالجزائر، تمثلت في إشراك أطراف عدة وفي مقدمتهم المؤسسة الجامعية التي شهدت ، توسعا متزايدا في هيكلتها، إذ شملت معاهدها ، إلى جانب مختلف التخصصات العلمية، التأهيل التربوي للمدرسين .

و من الشركاء المعنيين بتغطية الجوانب البيداغوجية والتنظيمية في علمية التكوين، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، و المدرسة العليا للأساتذة و الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد. و يعتبر هذا الاجراء اي دخول مبدأ الشراكة في تسيير و انفتاح المؤسسة التربوية على الخارج من المبادئ التي أقرها نظام الجودة.

و من هذه المبادرة يبدو اهتمام المسؤولين بالارتقاء بالتعليم الى مستوى يضمن جودته باعتبار الكفاءات إحدى محددات نظام الجودة

-إعداد مفتشي و مسيري التربية:

تنص برامج دعم اليونسكو لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، أنه من المسائل التي ينبغي الشروع فيها لدعم الإصلاحات ،مسألة تكوين المكونين وإعداد مخططات تكوينية باتجاههم، و التحلي بالنظرة النظامية في العمل التربوي سواء على مستوى النظام المصغر ، كالعملية التعليمية-التعلمية أو على مستوى النظام المكبر كالتخطيط للتكوين وإستراتيجية تكوين المكونين ، وألا تؤخذ أية مبادرة في تطوير التعليم والتكوين ما لم تشمل كل عناصر النظام التربوي .و لقد عرف تكوين مسري التربية تغييرات في أساليبه و محتواه و هذا استجابة لهذه التطلعات. (31).

و تبين الوثائق الرسمية المتضمنة التوجيهات المتعلقة بتكوين مسيري التربية، اتجاهها واضحا نحو عقلنة التكوين و وظيفيته لمواجهة المتطلبات الجديدة في النظام التربوي و هذا بإبعاده عن جمود أساليب التكوين وعقم محتوياته والتخطيط له يعيث يتجاوز مبدأ الكم و الاعتناء بالنوعية في تكوين الكفاءات (32).

باعتبار أن التنسيق بين الموارد البشرية ، مظهر من مظاهر الجودة الشاملة فقد شمل التغيير التنسيق بين تكوين المفتشين و إعداد المدرسين أثناء الخدمة . وتكمن أهمية هيئة التفتيش من ناحية أخرى ،في قدرتها على تحريك الإصلاحات،والدفع بعجلة والإبداع،والتجديد في المجال التربوي و تكوين المدرسين أثناء الخدمة و مرافقة الإصلاحات.(33) وعلى المستوى الإجرائي تكمن و وظيفة مفتش التربية و التعليم في ترجمة السياسة التربوية ميدانيا بناء على التعليمات الواردة عليها.و يقتضي ذلك ان ينسجم ملمحه و كفاءاته والأهداف المنتظرة في المنظومة التربوية. (34) .

و لقد شكل هذا الهدف منطلقا جديدا لإعادة النظر في تكوين المفتشين من حيث مدنه و نوعيته ليمتد على مدى عشرية و يستهدف تعميق معارف المفتشين في مجال تقنيات التفتيش و التقويم و الإرشاد التربوي وهندسة التكوين.

و يطهر من هذه الإجراءات و مما تقرر من إصلاحات ، حرص الهيئة الوصية على التربية ، على إدخال التعليم في طور جديد الا و هو نظام الجودة. فهل يمكن ان تنحطى الاصلاحات الجديدة و هي حيز التطبيق، العقوبات التي طالما عنى منها النظام التربوي و نظام الجودة الشاملة؟

خلاصة

إن ما يمكن أن نخلص إليه من عرض بعض الإصلاحات التربوية، هو أن الجهود المبذولة في المجال التربوي انصبت أولا حول حل مشاكل حاسمة و مصيرية بالنسبة للدولة الفتية، ألا وهي استرجاع الهوية الوطنية، وضمان كرامة المواطن و تحقيق للعدالة الاجتماعية من خلال مشاريع دمقرطة التعليم، إلى جانب انجاز مخططات تأهيل المكونين تحقيقا للاكتفاء الذاتي . و هذا لا ريب فيه، من التحديات الجبارة التي استطاعت الدولة مواجهتها.

و الملاحظ أن الأولوية المعطاة لكم التعليم و تحقيق تكافؤ الفرص فيه، إذا كانت قد حققت الكثير مما كان يطمح إليه المجتمع الجزائري، إلا أنها جعلت من الصعب التحكم في بعض المضاعفات ومواجهة الضغوطات الطارئة أثناء التطبيق و ذلك بسبب انعدام الرؤى الاستراتيجية القائمة على أساس التنبؤ و التوقع و النظرة المستقبلية الشاملة لشؤون التربية و التكوين

فمن تقارير وزارة التربية الوطنية، تبين انه فضلا عن غياب النظرة الشاملة لواقع التكوين، فان المحاولات الرامية الى تكوين المكونين و إدخال المدرسة مقاربات بيداغوجية عديدة منذ الاستقلال، لم يكن ليضمن مستوى الجودة المأمول و هذا في غياب تأطير ملائم و كفاء. كما أن الإصلاحات العديدة لهذه الجوانب، لم تكن سوى تعديلات جزئية، و بالتالي لم ترق لمستوى نظام الجودة المطلوب حاليا.

و بخصوص حصر الاحتياجات التكوينية خلال مختلف مخططات التنمية وهي من محددات الجودة الشاملة، فان ممارستها حسب تقديرات وزارة التربية الوطنية باءت بالفشل لعدم تكوين المخططيين و المسيرين في مجال هندسة التكوين.

إن هذه العوامل الثلاثة التي وضعناها كمؤشرات للجودة الشاملة :تحليل الاحتياجات التكوينية ، تكوين المكونين و عمليات تقويم التكوين، حالت من حيث تصورها وممارستها ، دون بلوغ الجودة الشاملة في منظومة التربية الوطنية .

و اليوم و الجزائر ، تعيش في الداخل تحولات سريعة و عميقة في مختلف الميادين السياسية و الاقتصادية، ذات تأثير أكيد على نظامها التربوي ، و في الخارج أو ضاعا و علاقات، تفرض عليها لا شك أساليب عمل و إنتاج حديده ، يقتضيها دخول المنافسة والاستجابة لمعايير السوق العالمية ، و قيما قوامها احترام حقوق الإنسان و التفتح على الثقافات العالمية، فإنها في خضم هذه التحولات، أمام تحديات جسيمة، و هي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإعادة

النظر في نظام التربية و التكوين جملة و تفصيلا واستخلاص العبر مما تقدم و استغلال النقائص الفاتئة لتحطيط استراتيجيات تمكنها من مواصلة اكبر تحدي تسعى إليه سائر الأنظمة التربوية عبر العالم، ألا و هو بلوغ الجودة الشاملة في مجال التربية و التعليم.

الهوامش:

1- Guittet (André), Développer les compétences . ESF, Paris 1998. p149.

2- -Allouche joelle , Parriat marcel, La fonction formation 2ième éd. Dunod Paris 2000 p192

3-العجمي محمد حسنين، حسان إبراهيم، الإدارة التربوية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة الأردن، 2007 .

4 - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مديرية التعليم و التكوين البرنامج النموذجي للحدع المشترك لعلم النفس وعلوم التربية و الارطوفونيا جوان 2000 ص20

5- Edmont .Marc, J. Garcia , G.Y arrivé Guide des méthodes pratiques en formation ed .Retz Paris 1995 p 434.

-Berbaum (Jean).Etude systématique des actions de formation PUF 6 Paris ,1982. p 33-40

- Edmond.Marc et Al opcit p 4347

8-البلاوي حسن حسنين و آخرون، الجودة الشاملة في التعليم، بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة الأردن 2006.

9 - Guittet opcit p 146

10. Allouche ,Parriat opcit p196.

11 -عبد الرحمن توفيق، استراتيجيات الاستثمار البشري، الناشر مركز الخبرات المهنية للإدارة بيميك، سلسلة إصدارات بيميك P MEC، القاهرة 1996 .

12- الخطيب أحمد، منهجية النظم في تحديد الاحتياجات التدريبية و نماذجها، مجلة التربية العدد 39 فيفري قطر 1989، ص84

13 - Berbaum (Jean) opcit.

14 -زيادة خالد، صعوبات تعلم الرياضيات الدسكالكوليا مصر ريتراك للنشر و التوزيع ، 2006.

15- Soyer opcit.

16- Pelletier Guy , Former les dirigeants de l'éducation , De Boeck université , Bruxelles 1996 p31.

17- Le than Khoi , L'éducation comparée Armand colin paris. 1981,p 96-97 .

- 18-** القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير سنة 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية العدد 04 المؤرخ 27 يناير 2008 و المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 3-5-2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية و الشعبية العدد 23 السنة الخامسة و الأربعون .
- 19-** Le Boterf Guy , L'ingénierie de la formation et des compétences ,ed. d'organisation, Paris 2000.
- 21-** Redjem Necib , Industrialisation et système éducatif algérien, OPU Alger 1986.
- 22-** Henni Ahmed , , La mise en oeuvre de l'option scientifique et technologique en Algérie :Le système d'enseignement et de formation ,Centre de recherche en économie appliquée au développement, CREAD, Algérie 1990..
- 23** - تركي رابح، أصول التربية والتعليم، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر. 1990 ص 467 - 461.
- 24-** Ministère de l'éducation national , La Formation des personnels de l'éducation nationale , Bilan et perspectives - Alger 1997
- 25-** Ministère de l'éducation nationale, , Réforme de l'éducation et innovation pédagogique en Algérie Unesco- ONSP Alger 2006.
- 26** - Ministère de l'éducation nationale nationale opcit, 1997
- 27-** Berbaum (Jean), Etude systémique des actions de formation PUF Paris 1982 p152-153.
- 28-** Ouellet (André), L'évaluation créative, une approche systémique des valeurs, Presse de l'université du Québec, Canada. 1983 p 44
- 29-** كزافيي روجيرس Xavier Rogiers , المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية ،ترجمة موسى بختي برنامج دعم منظمة اليونسكو لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر 2006 ص 10-11
- 30** -Ministère de l'éducation national . nationale 1997 opcit p 44-47
- 31** -Ministère de l'éducation national 2006 opcit.
- 32-** وزارة التربية الوطنية ،المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية(1) ، مشروع المؤسسة ،الجزائر ، 2005 ص 1 .
- 33-** وزارة التربية الوطنية ، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية (2) ، برامج التكوين المتخصص لمفتشي التربية والتعليم الأساسي الطور الثالث، الجزائر ، 2005 ص 45.
- 34-** وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية (3)، برامج التكوين المتخصص لمفتشي التربية والتعليم الأساسي الطور الأول و الثاني، الجزائر 2005 ص 6.
- 35** Ministère de l'éducation national . 1997 op.cit. p 77